الفصل الأول
الجذور التاريخية للاندماج الأفريقي

المبحث الأول

الارتباط بَيْنَ الوحدة والاندماج والتحرر في أفريقيا

تعرضت إفريقيا لحركتين في لحظة واحدة، هُمَا حركة الكشوف الجغرافية، والحركة الاستعمارية، مُنْذُ القرن الخامس عشر، واستمرت موجات الكشوف والاستعمار متلازمة، حَتَّى أَصْبَحَت الحركة الاستعمارية مِنْ أهم قضايا القارة الأُورُبِّيَّة، فِي القرن التاسع عشر، عِنْدَمَا تسببت الحركة الاستعمارية فِي عدد مِنَ الحروب الأُورُبِّيَّة عَلَى القارة الأَفْرِيقِيَّة. وَلِذَلِكَ حاولت أُورُبَّا خاصة فِي الربع الأخير مِنَ القرن التاسع عشر بَعْدَ تغير خريطتها السياسية، ودخول ألمانيا وإيطاليا بَعْدَ توحيدهما، حلبة الصراع الأُورُبِّي أَنْ تضع قواعد لتنظيم الحركة الاستعمارية، وهُوَ مَا أنجزه مؤتمر برلين ١٨٨٤ م – ١٨٨٥ م، وبِذَلِك توزعت القوى الاستعمارية الرئيسية فِي إفريقيا فِيمَا بَيْنَهَا، مَعَ بداية القرن العشرين، ويُمْكِن القول أَنَّ الحركة الاستعمارية فِي إفريقيا قَد تشكلت خريطتها عَلَى النحو التَّالِي :

١ـ **الاستعمار البريطاني:** وكَانَ لَهُ نصيب الأسد وشمل حوالي ٤٠ % مِنْ دُوَل القاره بِمَا فِي ذَلِك جنوب إفريقيا كَمَا حصلت بريطانيا عَنْ طريق الأحتلال مِثْل احتلالها لمصر والسودان بِمَا تحصل عَلَيْهِ عَنْ طريق الأستعمار.

٢ـ **الاستعمار الفرنسي:** انتشر بشكل خاص، فِي شمال وغرب ووسط أفريقيا، وقَد اختلف فِي طريقة الإدارة عَنِ الاستعمار البريطاني، ولَكِنَّ

اتَّفَقَت كُلّ أنواع الاستعمار، عَلَى خصائص معينة، وهِيَ تمزيق المستعمرات، واستغلال ثرواتها، وربطها بعاصمة الدَّوْلَة الاستعمارية لغة وثقافة ووجدانًا .

٣ـ **الاستعمار البرتغالي والأسباني:** هُوَ أضعف حلقات الاستعمار الأُورُبِّي، ولَكِنَّهُ أقدمها، كَمَا أَنَّهُ آخر الجيوب الَّتِي صبِغَت فِي أفريقيا، بَلْ لا تزال ذيول الاستعمار الأسباني فِي الصحراء الغربية، وفِي سبتة ومليلة فِي المغرب.

٤ـ **الاستعمار البلجيكي:** بدأ بالسيطرة عَلَى الكونغو، ثُمَّ ورثته بلجيكا عَلَى سبيل الانتداب، بعض المستعمرات الألمانية (رواندا – أورندي) .

٥ـ **الاستعمار الإيطالي:** احتَلَّت إيطاليا ليبيا ١٩١١ م، ثُمَّ إثيوبيا ١٩٣٥ م– ١٩٣٦ م، كَمَا احتَلَّت جزءًا مِنَ الصومال، وانتَهَى الاحتلال والاستعمار بهزيمة إيطاليا فِي الحرب العالمية الثانية .

وَإِلَى جانب الاستعمار الأُورُبِّي والقوى الاستعمارية الرئيسية، فَقَد أضيف إِلَى متاعب القارة الأَفْرِيقِيَّة، النظام العنصري، فِي جنوب أفريقيا، وسيطرت جنوب إفريقيا عَلَىٰ ناميبيا، وهِيَ آخر المعاقل الَّتِي تحررت جنبًا إِلَى جنب مَعَ أريتريا، وقَد ظهرت حركة الوحدة الإفريقية فِي أفريقيا، وحَتَّى خارجها مِنْ وقت مبكر، وظهرت تيارات متعددة أبرزها ثلاثة، اختلفت مصادرها، وتصوراتها، ومواقع عملها، والضغوط الَّتِي تعرضت لَهَا، وهِيَ التيار الناطق بالإنجليزية، والفرنسية، والعربية، ولَكِنَّهَا هبت فِي نهاية المطاف فِي ثورة تحررية أفريقية ظهرت مُنْذُ عام ١٩٥٨ م، ويُمكِن القول بشكل عام أَنَّ فكرة

الوحدة الإفريقية قَد بَدَأَتْ تتخمر بَعْدَ أكثر مِنْ خمسين عامًا مِنَ الإرهاصات الأولى لظهور حركة الجامعة الأَفْرِيقِيَّة، عَلَى يد سلفستر وليمز مِنْ ترنيداد بجزر الهند الغربية، وَ مؤتمر لندن عام ١٩٠٠ م، ثُمَّ ظهرت أسماء لامعة تدعو إِلَى الوحدة الإفريقية يضيق المقام عَنْ حصرها، ولَكِنَّ حركة الوحدة الإفريقية قَد تكرست مِنْ خلال أنشطة هَذِهِ الشخصيات وَالمؤتمرات الدُّولِيَّة ١٩٠٠ م، ١٩١٩ م، ١٩٢١ م، ١٩٢٣ م، ١٩٢٧ م ١٩٤٥ م، ثُمَّ انضمام الحركة الزنجية، فِي العالم الجديد إِلَى حركة الوحدة الأَفْرِيقِيَّة. وارتبطت بَيْنَ الدِّين، والفكرة الأَفْرِيقِيَّة. يلفت النظر فِي التيار الوحدوي الأفريقي، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الوحدة المدخل الطبيعي للتحرر مِنَ الاستعمار، ولِهَذَا السبب إِنَّ محاولات التوحيد اختلفت عَنْ محاولات إنشاء المنظمات الدُّولِيَّة فِي إفريقيا الَّتِي ارتبطت بمرحلة الاستقلال[1]. وَمِنَ الواضح خلال استعراضنا فِي الصفحات التَّالِيَة مِنْ هَذِهِ الدراسة، خاصة فِي تقديم الفصل الثاني، أَنَّ الحرب الباردة، والتبعيات الاستعمارية، قَد أَدَّت إِلَى تقسيم القارة الأَفْرِيقِيَّة، تقسيمًا فعليًا، وأَدَّت فِي نفس الوقت إِلَى انتشار فكرة المنظمات شبه الإقليمية، إنتشارًا مبالغًا فِيهِ، عَلَى أسس مختلفة، حَتَّى رغم أَنَّ المنظمة الأم، وهِيَ منظمة الوحدة الأَفْرِيقِيَّة، الَّتِي نشأت عام ١٩٦٣ م، قَد حاولت أَنْ تَكُون نقطة الالتقاء الرئيسية بَيْنَ التيارات السياسية والأيديولجية الرئيسية فِي القارة.

المبحث الثاني

منظمة الإكواس الجماعة الاقتصادية لِدُوَل غرب أفريقيا
ECOWAS

تأسست الجماعة عام ١٩٧٥ م، ومهمتها تحقيق الاندماج الاقتصادي فِي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة : الصناعي، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والموارد الطبيعية، والتجارة، والمسائل المالية والاقتصادية .

وَلِلمنظمة أجهزة هِيَ: هيئة رؤساء الدُّوَل والحكومات، مجلس الوزراء، برلمان الجماعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل، السكرتارية التنفيذية، وأخيرًا: صندوق التعاون والتعويض والتنمية. أمَّا هيئة رؤساء الدُّوَل والحكومات فَهِيَ الَّتي تضع: السياسة الْعَامَّة، وكَذَلِكَ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة وتنسيق سياستها، وهِيَ الَّتي تحيل إِلَى محكمة العدل أي مسألة تعجز دَوْلَة عضو أَوْ إحدى مؤسسات الجماعة عَنِ الوفاء بالتزاماتها فِيهَا، أَوْ قيام إحدى هَذِهِ الهيئات بتجاوز سلطاتها، كَمَا تطلب مِنْ محكمة العدل الرأي الاستشاري حول المسائل القانونية. تجتمع هَذِهِ الهيئة مرة فِي دورة عادية كُلَّ عام، كَمَا تجتمع بِنَاءً عَلَى طلب أي عضو بشرط أَنَّهُ يعزز هَذَا الطلب أغلبية بسيطة. أمَّا مجلس وزراء الجماعة، فَهُوَ مسئول عَنْ سير وتنمية الجماعة، ويجتمع مرتين عَلَى الأقل كُلَّ عام. تضم الجماعة ١٥ دَوْلَة، هِيَ : بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، جامبيا، جزر الرأس الأخضر، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، نيجيريا، النيجر،

السنغال، سيراليون، توجو.

وَمِمَّا يُذْكَر أَنَّ للجماعة عددًا مِنَ الوكالات المتخصصة، وهِيَ خاصة بالصحة، والمرأة، والسياسات النقدية. وَقَد أُبْرِمَ فِي إطار الجماعة عددًا مِنَ البروتوكولات، نذكر مِنْهَا: البروتوكول الخاص بمنع وإدارة وتسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن، وهُوَ: أهم أنشطة الجماعة، وَأبقاها أثرًا، وأكثرها فعالية. يُضَاف إِلَى ذَلِك البروتوكول الخاص بحركة الأشخاص وحَقّ الإقامة ونقل البضائع عبر الدُّوَل. والبروتوكول الخاص بالمساعدات الإدارية المتبادلة فِي مجال الجمارك، وغيره مِمَّا يتعلق بتعريف المواطن فِي الجماعة والتجارة وصندوق التعاون والتعويض والتنمية وإعادة التصدير داخل الجماعة للسلع المستوردة مِنْ طَرف ثالث، وغيرها .

وَقَد اتخذت الهيئة العليا للجماعة عددًا مِنَ القرارات الْهَامَّة خاصة عام ٢٠٠٠م، مِثْل القرار رقم ١٢، الخاص بإنشاء المراقبين المسلحين، المعروفة بقوة إيكوموج للانتشار عَلَى مناطق الحدود بَيْنَ غينيا وليبريا، وذَلِك تنفيذًا للاجتماعين الوزاريين : الرابع وَالخامس، لمجلس الأمن والوساطة المنعقد فِي أبوجا فِي ٢٠٠٠/١٠/٤ م، وفِي باماكو فِي نفس التاريخ. وقَد فصل هَذَا القرار جوانب هَذِه القوة مِنْ حَيْثُ : تشكيلها، ودور الأمم المتحدة فِي دعمها، كَذَلِكَ اتخذت الهيئة العليا قرارًا بشأن استراتيجية السيطرة عَلَى مرض الإيدز. كَمَا اتخذت الهيئة القرار رقم٦ لسنة١٩٨٩م، الخاص ببرنامج تحرير المنتجات الصناعية الَّتي يَكُون منشأها الدُّوَل أعضاء الجماعة، والقرار رقم ٧ لعام ١٩٨٧ م، بشأن برنامج التعاون النقدي، كَمَا تقدمت الجماعة خطوة هامة عِنْدَمَا اتخذت

الهيئة العليا القرار رقم ٥ لسنة ١٩٩٠ م، بإنشاء هوية الإقامة الموحدة في الدُّول الأعضاء، وكَذَلِكَ وسائل السفر والتنقل بَيْنَ الدُّول الأعضاء، وكَذَلِكَ عدد مِنَ القرارات مُنْذُ عام ١٩٧٩ م، تتعلق بتخفيف القيود الجمركية وإزالة حواجز انسياب التجارة. وَقَد أعادت الجماعة النظر في أنشطتها، وراجعت إنجازاتها عام ٢٠٠٠ م، بمناسبة مرور ربع قرن عَلَى إنشائها. فَلَقَد كَانَ هدفها الأساسي هُوَ: تحقيق الاعتماد الذاتي الجماعي عَلَى النفس، مِنْ خلال اندماج أعضائها في كتلة اقتصادية لَهَا سوق واحد، يضمها اتِّحَاد نقدي واقتصادي، وذَلِك مِنْ خلال إلغاء : الرسوم الجمركية، والضرائب، وإنشاء تعريفة خارجية موحدة، وتنسيق السياسات المالية، والاقتصادية، وإنشاء منطقة نقدية. وَرَغم الصعوبات، فَقَد حققت الجماعة تقدمًا ظاهرًا في مجال حركة الأشخاص، وَإنشاء الطرق، وتطوير الاتصالات اللاسلكية، والمحافظة عَلَى السلم والأمن الإقليمي، وإنْ تخلفت جهودها في مجال دمج الأسواق، وتحرير التجارة، وهَذَا يظهر مِنْ أَنَّ نسبة التبادل التجاري بَيْنَهَا لا تزيد عَنْ ١١ % مِنْ إجمالي حجم تجارتها مَعَ الدُّول الأخرى، كَمَا لَمْ ترى التعريفة الخارجية الموحدة النور مِثْلَمَا كَانَ التنسيق ضعيفًا في سياستها المالية وَالنقدية .

وَمِنْ ناحية أُخْرَى، فَقَد أعاق الاندماج الإقليمي في غرب إفريقيا عددٌ مِنَ العومل وَالمشكلات، مِنْهَا: عدم الاستقرار السياسي، وسوء نظم الحكم، وضعف الاقتصاديات، وَعدم كتابة الإرادة السياسية، وسوء السياسات الاقتصادية، وازدياد عدد منظمات الاندماج الإقليمي، وتكرار أهدافها، وعدم انتظام الدُّول في سداد انصبتها، وتخلف المجتمع المدني عَنِ الظهور في الصورة، وكَذَلِكَ القطاع الخاص .

وَرغم كُلِّ ذَلِك، فَقَد برزت بعض الإنجازات، الَّتي يجب إبرازها، مِثْل: وجود الديمقراطية فِي بعض الدُّول، مِثْل: نيجيريا، وهِيَ الدَّوْلَة القائدة فِي الجماعة، وتنامي الإدراك لدور القطاع الخاص، وتبني استراتيجية للإسراع بعملية الاندماج بإنشاء سوق واحدة قائمة عَلَى تحرير التجارة والاعتراف بمنهج مختلف فِي إقامة الاندماج، مِثْل: المنطقة النقدية الَّتي ستظهر عام ٢٠٠٤ م، ومحاولة تدارك آثار العولمة، وإعادة هيكلة السكرتارية التنفيذية للجماعة. وَنَحْنُ نعتقد أَنَّ أهم هَذِهِ الإنجازات هِيَ: القيام بدور بارز فِي استعادة الديمقراطية فِي كُلٍّ مِنْ: ليبريا، وسيراليون، خلال سنوات طويلة اعْتَرَفَت فِيهَا الأمم المتحدة ومنظمة الأمم الإفريقية بجدوى هَذَا الدور وأهميته، مِمَّا لا يتسع لَهُ هَذَا المقام.

المبحث الثالث

الكوميسا السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية COMESA

تضم الكوميسا ٢٠عضوًا، يبلغ عدد سكانها ٣٨٥مليون نسمة وتُعْتَبَر كتلة تجارية مندمجة ورئيسية. وهِيَ أحدث المنظمات الإفريقية حَيْثُ نشأت فِي ديسمبر ١٩٩٤م لِكَي تحل محل منطقة التجارة التفضيلية (PTA)، الَّتي كَانَت قَد أُنشئت فِي أوائل ١٩٨١م. كَانَتَا ليسوتو وموزامبيق عضوتين فِي الكوميسا والسادك معنا ثُمَّ قَرَّرَتا تعليق عضويتهما إِلَى الكوميسا بحجة أَن هُنَاكَ تعارضا بَيْنَ إلتزامتها فِي المنظمتين. وَتركز هَذِهِ المنظمة عَلَى المعاملات الاقتصادية، والتِّجَارِيَّة وتهدف إِلَى تحقيق الازدهار الاقتصادي عَنْ طريق الاندماج الإقليمي ويبلغ إجمالي واردات أعضاء الكوميسا ٣٢بليون دولار. تضم الكوميسا: أنجولا، بوروندي، جزر الْقُمُر، الكونغو، جيبوتي، مصر، أريتريا، أثيوبيا، كينيا، مالاوي، موريشيوس، مدغشقر، ناميبيا، رواندا، سيشيل، السودان، تنزانيا، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي تعد مشكلة عدم توافر الخطوط المواصلات بَيْنَ دُوَل الكوميسا إحدى المشكلات الَّتي تواجه تطوير العلاقات التِّجَارِيَّة بَيْنَ الأعضاء ذَلِك أَن القارة الإفريقية مازالت حَتَّى الأن تتصل ببعضها البعض عبر المطارات الأُورُبِّيَّة ورغم أَن خطوطا ملاحية جرت إقامتها بالفعل لربط الموانىء المصرية بِدُوَل الكوميسا فَإِن المنافسه الأُورُبِّيَّة عَن طريق شركات الطيران الَّتِي تقدم أسعارا أقل تعد أحد التحديات الْكُبْرَى فِي هَذَا الإطار.

أهم أجهزة الكوميسا هِيَ: هيئة رؤساء الدُّوَل والحكومات، وهِيَ

السلطة العليا، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة محافظي البنوك المركزية، واللجنة الحكومية التي تضم: السكرتارية الدائمة لحكومات الدُّوَل الأعضاء، واللجان الفنية، بالإضافة إلى السكرتارية واللجنة الاستشارية، التي تضم رجال الأعمال وجماعات المصالح، وأخيرًا: محكمة العدل. وقد ساهمت الكوميسا في إنشاء العديد من الجمعيات والهيئات المهنية والصناعية والمصرفية. تمتد دولة الكوميسا على حوالي ١٣ مليون كيلو متر مربع، ويبلغ الناتج القومي الإجمالي لدولها عام ١٩٩٧ م ١٥٥ بليون دولار، كما بلغ معدل النمو الإجمالي فيها ٤,٥ % عام ١٩٩٧ م، تبلغ قيمة صادراتها عام ١٩٩٨ م ٢٤ بليون دولار، ووارداتها ٣٩ بليون دولار، أمَّا التجارة البينية عام ١٩٩٨ م فقد بلغت ٤٢ بليون دولار، بلغ الدين الإجمالي للأعضاء عام ١٩٩٨ م ١٣٠ بليون دولار. ولهذه المنظمة طموحات هائلة في مجال: التجارة، وانتقالات رأس المال، والاستثمار، والأفراد، والسلع، وتحقيق الاندماج الحاد النقدي بحلول عام ٢٠٢٥ م. بين أعضائها ؛ وقد وضعت لذلك استراتيجية لتحقيقها، بحيث تنشئ الاتحاد حققت المنظمة بعض أهدافها في تخفيض التعريفة الجمركية بدرجات متفاوتة بين ٧٠، ٩٠ % من التعريفة، وأزال بعضها حواجز التعريفة تمامًا؛ مما أدى إلى زيادة التجارة البينية بنسبة ٢٠ % في السنة، كما نمت تجارتها مع الأطراف الثالثة بنسبة ٧ %. أمَّا تسهيلات الترانزيت، فقد خفضته تكاليف التجارة والنقل بنسبة ٢٥ %، وحققت درجة من سهولة تنقل السلع فيما بين أعضائها .

إلاَّ أن الصراعات والديون وتفشي مرض الإيدز تهدد بتآكل

المكاسب المتواضعه الَّتي تحققت عبر الإصلاحات السياسية والإقتصادية في منظقة الكوميسا الَّتي لا يزال فيهَا السلام هشا. وقال موينتشا "التنمية الأقتصادية هيَ في الواقع تنمية بشرية مستحيلة في اجواء عدم الامان وانعدام الاستقرار والحرب". والدول الأعضاء في الككوميسا هيَ أيضا من أفقر دُول العالم إذْ أن ثلاثة أرباع سكانها البالغ عددهم ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون تَحْتَ خط الفقر الَّذي يحدده البنك الدولى عِنْدَ مستوى دولار واحد في اليوم. وتبلغ نسبة الديون إلَى الصادرات في تِلْكَ الدُّول ٣٩٦ % فيمَا تبلغ قيمة ديونها الخارجية أكثر من ١٢٤ مليار دولار بتاريخ٣١/١٠/٢٠٠٠

المبحث الرابع

منظمة الإيجاد IGAD

السلطة الحكومية للتنمية Inter governmental Authority on development حل هَذَا الاسم محل الهيئة الحكومية للجفاف والتنمية، الَّتِي أنشأتها عام ١٩٨٦ م الدُّول الستة، الَّتِي أصابها الجفاف والتصحر، وهِيَ: جيبوتي، وأثيوبيا، وكينيا، وَالصومال، والسودان، وأوغندا، لتنسيق التنمية فِي القرن الأفريقي، ثُمَّ أَصْبَحَت إريتريا العضو السابع فِي سبتمبر ١٩٩٣ م بَعْدَ استقلالها. وَتتخذ إيجاد مقرها فِي جيبوتي، حَيْثُ تقرر – فِي مؤتمر رؤساء الدُّول والحكومات فِي أديس أبابا فِي ١٨ /٤/١٩٩٥ م – توسيع دائرة التعاون داخل الهيئة، وفِي مارس١٩٩٦ م ثلاثة مجالات للتعاون، وهِيَ:

- منع النزاعات، وإدارتها، وحلها، وكَذَلِكَ القضايا الإنسانية .
- تطوير البنية الأساسية فِي مجال النقل والمواصلات الإنسانية.
- الأمن الغذائي، وحماية البيئة .

وَتهدف الإيجاد إِلَى تطوير استراتيجية النمو وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، فِي المجالات الاجتماعية والتكنولوجية والعملية، وتنسيق السياسات أَيْضًا فِي مختلف المجالات الأخرى، كالتجارة، والجمارك، والنقل والمواصلات، والزراعة، والموارد الطبيعية، وانتقالات السلع، والخدمات، والأفراد، والاستثمارات، وإنشاء المشروعات والبرامج الكفيلة بِذَلِك، والاستعداد للطوارئ، وقَد حددت

الإيجاد عددًا مِنَ الأولويات التفصيلية الَّتِي تركز عَلَى جوانب الحياة والاقتصاد والغذاء، مِمَّا لا يتسع المقام لِهَذَا التفصيل.

أجهزة المنظمة :

تضم المنظمة أربعة أجهزة تتصدرها جمعية رؤساء الدُّوَل والحكومات، ثُمَّ مجلس الخارجية، ثُمَّ لجنة الشعراء المعتمدين للدول الأعضاء فِي مقر المنظمة، والَّتِي تقدم النصح والإرشاد للسكرتير التنفيذي حول تنفيذ أهداف المنظمة، الَّتِي يقرها مجلس الوزراء، وَهُنَاكَ أخيرًا السكرتارية، وهِيَ الذراع التنفيذية للهيئة، ويرأسها سكرتير تنفيذي تُعَيِّنَهُ جمعية رؤساء الدُّوَل لأربع سنوات، تُجَدَّد مرة واحدة، ويشرف عَلَى أقسام الأمانة الثلاثة، وهِيَ التعاون الاقتصادي، والتعاون فِي مجال البيئة، والشئون السياسية، والقضايا الإنسانية. متوسط نمو السكان فِي دُوَل الهيئة ٣ %، وهُوَ أعلى معدلات النمو فِي العالم، ونَصف السكان فِيهَا أقل مِنْ ١٤ عامًا، وهَذِهِ المنطقة عرضة لهجمات التصحر المتكررة الحادة، الَّتِي تعوق إنتاج المحاصيل والحيوانات، وكَذَلِكَ الكوارث الطبيعية، وعدم الأمن، مِمَّا أَدَّى إِلَى أزمات غذائية جعلت منطقة الإيجاد أكثر مناطق إفريقيا تضررًا، مِنَ الناحية الغذائية، ومِنَ الطبيعي أَنَّ ٨٠ % مِنْ هَذِهِ المنطقة يُعَدُّ أراضٍ قاحلة، أَوْ شبه قاحلة، وَهِيَ أقل المناطق حظًّا ونصيبًا مِنَ الأمطار، فَضْلاً عَنْ أَنَّ ٤٠ % مِنْ مساحتها غَيْر قابل للإنتاج بسبب التردي الحاد فِي مستوى البيئة، الناجمة عَنِ الظروف الطبيعية والبشرية. ولِذَلِكَ تحتاج المنظمة إِلَى بنية أساسية قوية لِكَي يَكُون التعاون الاقتصادي مجديًا، مِثْل الطرق والاتصالات. وَقَد عقدت الإيجاد دورتها التاسعة للقمة فِي الخرطوم يومي ١٠/١١ يناير ٢٠٠٠م،

حَيْثُ رحبت بتوقيع بروتوكول نشأ بموجبه جهاز الإنذار المبكر والتحذير للمنازعات، وَأَكَّدُوا عزمهم عَلَى التسوية السلمية للمنازعات عَنْ طريق الحوار. وشددت القمة عَلَى أهمية التسوية السلمية لمشكلة السودان عَنْ طريق لجنة الإيجاد الخاصة بالسودان، وكَذَلِكَ فيما يتعلق بعملية السلام في الصومال، كَمَا أولت القمة اهتمامًا خاصًا بالتعاون الاقتصادي، والقضايا المؤسسية؛ حَيْثُ تقرر إنشاء لجنة مؤقتة مِنَ الخبراء مِنَ الأعضاء لإعداد وسائل تنفيذ مَا قررته القمة السابقة. وَتَجْدُرُ الإشارة إِلَى أَنَّ قمة الخرطوم قَد اتخذت قرارًا لمحاربة الإرهاب أدانت فيهِ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، وتفجير السفارتين الأمريكتين في نيروبي ودار السلام، وأشارت إِلَى اتفاقية منع ومحاربة الإرهاب المبرمة فِي إطار منظمة الوحدة الإفريقية عام١٩٩٩م، كَمَا رحبت القمة بقرار مجلس الأمن رقم١٣٧٣ لعام٢٠٠١م، والقرار ١٣٧٧ فِي نفس العام، وغيرها مِنَ القرارات، والإعلانات المتعلقة باتخاذ إجراءات لإنهاء الإرهاب الدُّولِي، وتعهدت القمة بتنفيذ هَذِهِ الالتزامات. وَإِذَا كَانَت الإيجاد تهتم بشكل أساسي بقضايا التنمية فِي منطقة تعاني الفقر والتصحر والجفاف، فَإِنَّ أصدقاء الإيجاد مِنَ الدُّوَل الأُورُبِّيَّة والأَفْرِيقِيَّة قَد أنشأوا لأنفسهم دورًا أساسيًّا فِي قضية السودان؛ لِكَي تُسَوَّى بشكل يناسب هَذِهِ الدُّوَل، ضِدَّ مصلحة السودان ولحساب القوى الانفصالية فِي السودان.كَمَا نعتقد أَنَّ جماعة أصدقاء الإيجاد تهدف أَيْضًا إِلَى مقاومة أي دور فعال لمصر وليبيا فِي القرن الإفريقي.

منظمة السادك SAADC (جماعة تنمية الجنوب الإفريقي)

تضم هَذِهِ المنظمة ١٤ دَوْلَة، مِنْهَا (أنجولا، الكونغو الديموقراطية، جنوب أفريقيا، ملاوي، سيشل، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند).

نشأت هَذِهِ الجماعة باسم مؤتمر تنسيق سياسات التنمية للجنوب الأفريقي، الَّذِي يُمْكِن مِنْ عقد اتفاقية بَيْنَ تسعٍ مِنْ دُوَل الجنوب الأفريقي، فِي أبريل ١٩٨٠ م، وكَانَت زيمبابوي هِيَ الَّتِي تبنت هَذَا الاتِّجَاه، واتخذت الجماعة مِنْ لوساكا عاصمة زامبيا مقرًا لَهَا. وَمِنَ الواضح أَنَّ الهدف الرئيسي لِهَذِهِ الجامعة هُوَ تخفيف تبعية دُوَل الجنوب الإفريقي لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية؛ وذَلِك عَنْ طريق تنسيق خطط التنمية بَيْنَ الأعضاء، وَتعاهدت كُلّ دَوْلَة مِنَ الجماعة بتنمية إحدى قطاعات الإقتصاد القومي، وتكونت لجان لمتابعة التنفيذ. غَيْر أَنَّ التحولات الإقليمية الجوهرية الَّتِي حدثت فِي إفريقيا مُنْذُ التسوية الَّتِي تمت فِي أنجولا عام ١٩٨٨ م، وأَدَّت إِلَى انسحاب قوات جنوب إفريقيا مقابل انسحاب القوات الكوبية، ثُمَّ استقلال ناميبيا، وتوقيع اتفاقية السلام فِي مايو ١٩٩١ م، مِنَ الحكومة الإنجولية، وحركة يونيتا، ثُمَّ توقيع اتفاقية السلام عقب الحرب الأهلية فِي موزمبيق، فِي أكتوبر ١٩٦٢ م، وخروج كنت كاوندا رئيس زامبيا، فِي أول تجربة ديموقراطية، ثُمَّ تحول جنوب إفريقيا إِلَى مجتمع غَيْر عنصري ديموقراطي، كُلّ هَذِهِ التطورات مَعَ انتهاء الحرب الباردة دفعت الجنوب الإفريقي إِلَى التركيز عَلَى التنمية الإفريقية إِلَى جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، خلال مؤتمر

ويند هوك، في ناميبيا في ١٧ أغسطس ١٩٩٢ م .

وَمِنَ الواضح أنَّ التحول الجذري مِنْ منظمة جنوب أفريقيا، إلى منظمة تقودها جنوب إفريقيا قَد أحدث تغيرًا أساسيًّا في سياسة هَذِهِ المنظمة مُنْذُ انضمام جنوب إفريقيا إِلَيْهَا فِي ٢٩ أغسطس ١٩٩٤ م، خلال القمة الرابعة عشرة للجماعة في بوتسوانا. وهَكَذَا استضافت جوهانسبرج الاجتماع الخامس عشر للمنظمة بزعامة مانديلا، وكَانَ مِنَ الطبيعي أَنْ تتغير أهداف المنظمة، لِكَي تشمل تحقيق التجانس في السياسات الإقتصادية والخارجية، مِنْ أجل تحقيق الأمن، والتنمية، ومحاربة الفقر، وتنمية مستوى المعيشة، وتشجيع النمو الذاتي، والاعتماد المتبادل، والتكامل الوطني والإقليمي، ودعم الصلات التاريخية وَالاجتماعية والثقافية بَيْنَ الأفراد .

تضم منظمة السادك ١٩٠ مليون نسمة، والناتج القومي الإجمالي لَهَا يصل إِلَى ١٧٦ مليار دولار، مِنَ المعادن، والسياحة، والزراعة، ولَكِنَّهَا تعاني مِنْ نقص معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع معدل النمو الإقتصادي، ولَكِنَّهَا حققت بعض الإنجازات فِي إطار أهدافها.

وَلا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ المنظمة مِثْل باقي المنظمات الأَفْرِيقِيَّة، شبه الإقليمية، تواجه عددًا مِنَ التحديات، أهمها استمرار الحرب الأهلية فِي الكونغو، وقد حاولت المنظمة أَنْ تؤمن انتقال السلطة سلميًّا مِنْ موبوتو إِلَى كابيلا عام ١٩٩٦ م، كَمَا حاولت تسوية بعض المنازعات الإفريقية الأخرى، لَكِنَّ الولايات المتحدة لَمْ تترك لَهَا فرصة للتحرك، ومِنَ المعلوم أَنَّ أنجولا وزيمبابوي وناميبيا تساند الحكومة فِي الكونغو، حَتَّى الثوار مساندة عسكرية، وتشارك قواتها مباشرة فِي القتال .

وَمِنْ ناحية أُخْرَى تسيطر جنوب إفريقيا عَلَى هَذِهِ الجماعة لأنَّ سكانها يمثلون ٣١ % مِنْ إجمالي سكان الجماعة، ونسبة الناتج القومي الإجمالي لجنوب إفريقيا تبلغ ٧٨ % مِنَ الناتج القومي الإجمالي للجماعة بأثرها، وهَذِهِ السيطرة أدَّت فِي واقع الأمر إِلَى تعثر بعض المشروعات المشتركة ؛ نتيجة الخلافات السياسية بَيْنَ جنوب إفريقيا وبعض الدُّول الأعضاء، خاصة وأنَّ بعضها يعتمد فِي تجارته عَلَى موانى جنوب أفريقيا. وَمِنَ المتصور أنْ تقوم التنمية غَيْر متكافئة، فِي أعضاء الجماعة، بسبب اختلاف قدرات أعضاء الجماعة، فَضْلاً عَنْ توزع الانتماءات بَيْنَ السادك والمنظمات الأخرى .

المبحث السادس

منظمة الساحل والصحراء

نشأت المنظمة خلال إجماع دعت إِلَيْهِ الجماهيرية الليبية عام ١٩٩٨ والمعروف بتجمع دُول الساحل والصحراء ويضم فِي عضويته دولا فِي الشمال والغرب والوسط والقرن الأفريقي The Community of Sahel - Saharan States COMESSA. إن الأصل فِي التأسيس لِهَذِهِ التجربة التكاملية هُوَ دعوة ليبيا أربعة دُول داخلية لا سواحل بحرية لَهَا وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الأَفْرِيقِيَّة فِي شمال الصحراء. ففى يوليو ١٩٩٧ اجتمع زعماء كُلّ مِن ليبيا وتشاد والنيجير ومالى وبوركينا فاسو واتفقوا مِن حَيْثُ المبدأ عَلَى تشكيل تجمع اقتصادى اقليمي فِي اطار منظمة الوحدة الإفريقية وتعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمنى وأن يَكُون التجمع مفتوحا أمام دُول نيجيريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان وأريتريا. وفي سبتمبر ١٩٩٧ اجتمع وزراء الخارجية فِي تِلْكَ الدُّول لصياغة مشروع الميثاق المقترح وفي الأسبوع الأول مِن فبراير ١٩٩٨ جرى الاتِّفَاق عَلَى إنشاء مَا سُمِّيَ تجمع دُول الساحل والصحراء بحضور كُلّ مِن ليبيا وتشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو والسودان دولا مؤسسة وشارك فِي اجتماع التأسيس بصفة مراقب وفد مِن مصر وآخر مِن تونس.

إن التصور أَو المشروع المقترح يتمثل فِي إنشاء تكتل أَو تجمع يمتد أفقيا فِي القارة الأَفْرِيقِيَّة ويشمل دُول منظمة الإنتقال بَيْنَ افريقيا الغربية فِي الشمال ودول افريقيا جنوب الصحراء وهى دُول تعج

وتمتلئ بالصراعات السياسية أو المُسَلَّحَة مُنْذُ أوائل التسعينات مِثْل تشاد والنيجر ومالى وموريتانيا. وإذا كَانَ تجمع دُوَل الساحل والصحراء قَد بدأ نواته بست دُوَل هِيَ: ليبيا وتشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو والسودان فَقَد ازداد عدد الدُوَل الأعضاء لتصل إِلَى ستة عشرة دَوْلَة بإنضمام كلا مِن جيبوتي وافريقيا الوسطى وجامبيا واريتريا والكونغو الديموقراطية والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا بحلول عام ٢٠٠٠.

معاهدة إنشاء تجمع دُوَل الساحل والصحراء:

تنقسم معاهدة إنشاء تجمع دُوَل الساحل والصحراء إِلَى ديباجة وإحدى عشرة مادة وتتضمن المعاهدة الإشارة إلى أن قادة ورؤساء دُوَل كُل مِن: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية العظمي، وجمهروية السودان، وجمهورية تشاد، وجمهورية مالى، وجمهورية النيجر، وجمهورية بوكينا فاسو، يأخذون فِي الاعتبار المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية الَّتِي تجمع شعوبهم وأنه إدراكا لضخامة وتعقد المشاكل الَّتِي تواجه العالم بصفة عَامَّة وافريقيا بصفة خَاصَّة واعتزاما مِنْهُم عَلَى مجابهة العوامل الداخلية الخارجية للتخلف الاقتصادى وعدم الاستقرار فَقَد وصلوا إِلَى قناعة بِأَن العمل المشترك فِي اطار التكامل هُوَ افضل الطرق لاندماج دولهم وشعوبهم وكذلك للحفاظ عَلَى الأمن والاستقرار فِي منطقة الساحل والصحراء وأن تجسيد إدارة التكامل الاقتصادى والثقافي والسياسي والاجتماعي أنما يَتِمّ بما يتوافق مَعَ أحكام ميثاق الأمم الْمُتَّحِدَة ومنظمة الوحدة الأَفْرِيقِيَّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعاهدة ابوجا الموقعه عام

١٩٩١ والمنظمات الإقليمية الَّتِي تنتمي إِلَيْهَا الدُّوَل الأعضاء وأنه عَلَى ضوء مَا سبق فَقَد تمّ إقرار تجمع دُوَل الساحل والصحراء.

إِذَا فتلك الدباجة تُؤَكِّد عَلَى أولوية الجزرين الأفريقي والأسلامي فِي النشأة والنشاط وتؤكد عَلَى أهمية الروباط الجغرافية والتاريخية والعرقية الَّتِي تجمع شعوب الدُّوَل الأعضاء وأَن أساس التجمع والتكامل هُوَ التوافق مَعَ مواثيق المنظمات الدُّوَلِيَّة الأقليمية الَّتِي تنتمي إِلَيْهَا هَذِهِ الدُّوَل ومع أَن هَذِهِ المعاهدة المنشئة للتجمع أشارت فِي ديباجتها إِلَى توافق أحكامها مَعَ أحكام كُلّ من مواثيق الأمم الْمُتَّحِدَة الأَفْرِيقِيَّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مَعَ أحكام معاهدة أبوجا الموقعه عام ١٩٩١ إِلَى أَن شكل العلاقة القانوني بَيْنَ التجمع بوصفه تنظيما دولَيا أقليميا وبين منظمة الأمم الْمُتَّحِدَة منظمة دُوَلِيَّة عالمية غَيْر وَاضِحَة بشكل كاف وكذلك فَإِن ثمة غموضا يكتنف مستقبل التجمع بَعْد دخول الآتفاق الخاص بإنشاء الاتِّحَاد الأفريقي حيز النفاذ.

ثُمَّ تنتقل المعاهدة المنشئة لتجمع دُوَل الساحل والصحراء إِلَى توضيح الهدف الرئيسي الَّذِي من أجله أقيم هَذَا الاتِّحَاد الاقتصادى والاستراتيجي الَّتِي يستند عَلَيْهَا فِي تنفيذ المخططات التنموية فِي اطار متكامل مَعَ مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء. وكذلك إزالة كَافَّة العوائق الَّتِي تحول دُونَ وحدة الدُّوَل الأعضاء وتشجع التجارة الخارجية وزيادة وسائل النقل والإتصالات وغيره من الأهداف الَّتِي يرجي تحقيقها عَلَى أساس المبادئ الموضوعه والمحددة فِي تِلْكَ المعاهدة ومنها: ضرورة إلتزام الدُّوَل الأعضاء بوضع ميثاق من أجل ضمان السلام والاستقرار مَعَ التزام تِلْكَ الدُّوَل تقديم المساعدات عَلَى

بعضها في حاجة الضرورة والتعاون في جميع المجالات بروح التضامن والأخوة.

كَمَا تتناول المعاهدة المنشئة لتجمع دُوَل الساحل والصحراء المؤسسات الَّتي تسير أعماله فتشير إِلَى خمسة أجهزة هِيَ: مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي والأمانه الْعَامَّة ومصرف التنمية والمجلس الأقتصادى والثقافي ووالاجتماعى وتمثل هَذِهِ المؤسسات تِلْكَ فِي غالبية المنظمات الدُّولِيَّة والإقليمية.

كَمَا يتناول الميثاق بعض الجوانب الأُخْرَى المتعلقة بِهِ وبتفسيره وتطبيقه وتعديله ونظام العضوية وعوارضها وغيرها من الأحكام الانتقالية الَّتي تُجْرَى وفقا لَهَا التعامل التنظيمي والوظيفي فِي نطاق التجمع باعتباره منظمة إقليمية فرعية وفى نطاق الدُّوَل الأعضاء ومع العالم الخارجي. وكذلك تضمنت المعاهدة المؤسسة لتجمع دُوَل الساحل والصحراء الكيفية الَّتي يُمْكِن بموجبها تعديل احكامها ومنها أَن لِكُلِّ دَوْلَة عضو ان تقدم إِلَى مجلس الرئاسة اقتراحات تهدف الى التعديل قبل ثلاث أشهر عَلَى الأقل من انعقاد القمة، وتدخل هَذِهِ التعديلات حيز التنفيذ إِذَا وافقت عَلَيْهَا القمة بَعْد المصادقة عَلَيْهَا مَعَ جميع الدُّوَل الأعضاء حسب الإجراءات الدستورية لِكُلِّ دولة كَمَا يلاحظ عدم وجود جهاز قضائي أَو آلية لِفَضِّ وتسوية النزاعات فِيمَا بَيْنَ الدُّوَل الأعضاء وكذلك يلاحظ عدم وجود آليه ترعي الهدف الأمنى الَّذِي صد ملحق خاص بِهِ وعد مكملا للمعاهدة المنشئة.

العضوية والهيكل التنظيمي لتجمع الساحل والصحراء:

أولا- العضوية وشروطها

تنقسم العضوية في تجمع الساحل والصحراء إلى: عضوية الدُول المؤسسة وهى خمس دُول إفريقية: السودان والنيجر وتشاد ومالى وبوركينا فاسو وقد اجتمعت الدُول الخمس إضافة إلى ليبيا الدَّولة الداعية للتجمع والمضيفة لَهُ في العاصمة طرابلس خلال الفترة من ٤ إلى ٦ فبراير ١٩٩٨ لبحث تجمع إقليمي جديد وانتهى الاجتماع بالتوقيع عَلَى مَا سُمِّيَ:

المعاهدة المنشئة لتجمع دُول الساحل والصحراء وعدت الدُول الست المشار إليها بمثابة الدُول الأعضاء المؤسسة لِهَذَا التجمع.

العضوية المنظمة أو مشروطة: وهى الدُول الَّتِي لَمْ تشارك فِي الأعمال التمهيدية والتحضيرية والإنشائية للتجمع الَّتِي تنص عَلَى:

ان هَذِهِ المعاهدة مفتوحه لإنضمام دُول افريقية اخرى بموافقة كَافَّة الدُول الاعضاء.

ويتضح من مضمون هَذَا النص أن يستلزم لإنضمام أي دَوْلَة جديدة وقبولها عضوا ان تستوفي الشروط الَّتِي اقرها ميثاق التجمع والسلطة المختصة ومنها ضرورة الموافقة عَلَى المعاهدة المنشأة للتجمع والملاحق التابعة لَهَا وأن تَكُون الدَّوْلَة الجديدة افريقية وان يوافق عَلَى انضمامها جميع الدُول الأعضاء فِي التجمع ويلاحظ أَنَّهُ قَد حدث زيادة واتساع فِي الخريطة الجيوبوليتيكيه لتجمع دُول الساحل والصحراء فَمُنْذُ

التوقيع عَلَى المعاهدة المنشئة انضمت عشر دُوَل افريقية اخرى جاء انضمامها تباعا عَلَى النحو الآتى:

ست دُوَل هِيَ: جيبوتي وافريقيا الوسطى وجامبيا واريتريا والكونغو والسنغال اثناء مؤتمر قمة التجمع الثاني الَّذِي انعقد فِي نجامبيا عاصمة تشاد عام ١٩٩٩.

ثُمَّ اربع دُوَل هِيَ: مصر وتونس والمغرب ونيجيريا اثناء انعقاد قمة التجمع الثالث بالخرطوم عاصمة السودان عام ٢٠٠٠ .

وبذلك حقق التجمع احتواء لبعض دُوَل حوض النيل ودول التخوم الغربية للحوض كَمَا أَنَّهُ حقق ترابطا فِي علاقات الجوار مَعَ دُوَل ساحل المحيط الأطلسي مِثْل دَوْلَة جامبيا ودولة ليبريا وهما دَوْلَتَان متهمتان بالتدخل فِي الحرب الأهلية فِي سيراليون وغينيا بيساو وهذه القاعدة بمعانيها السياسية الجغرافية اعطت السياسة الليبية قوة دفع تقدم فِي مشروعها لحفظ السلام فِي هضبة البحيرات العظمي مَعَ الكونغو الديموقراطية وأوغندا ورواندا ثُمَّ اقدامها عَلَى ارسال قوات ليبية للفصل بَيْنَ المتحاربين فِي المنطقة عَلَى الحدود الفاصلة بَيْنَ الدُوَل الثلاث الأمر الَّذِي دعا مجلس الأمن والأمم الْمُتَّحِدَة إِلَى توجيه الشكر للمبادرة الليبية فِي هَذَا المجال من ناحية أُخْرَى فَإِن اتساع دائرة عضوية ونشاط تجمع دُوَل الساحل والصحراء، يجعل لمفهوم الحوار مَعْنَى أخر لأن هَذَا الحوار يصل الأن إِلَى مناطق الانتقال فِي افريقيا بمعناه السياسي والعرقي ومن ثُمَّ تَكُون دُوَل الجوار الَّتِي لَمْ تنضم حَتَّى الان للتجمع وهى: اثيوبيا وكينيا واوغندا والكيان الَّذِي يُسَمِّي نفسه جمهورية ارض الصومال فِي القرن الأفريقي وفى الغرب الأفريقي: الكاميرون والكونغو

برازافيل وبنين وساحل العاج وغينيا. ومن جانب آخر توجد في داخل إمتداد منطقة التجمع دَوْلَتَان لَمْ تنضما هُمَا: الجزائر وموريتانيا وموقعهما يشبه الجزيرتين في البحر المحيط وإن كَانَت الجزائر قَد ابدت رغبتها في الإنضمام إلَى هَذَا المجتمع.

وقد وضعت شروط العضوية وإجرائاتها في هَذَا التنظيم بِحَيْثُ أشارت إتفاقية الإنشاء إلَى أن العضوية مفتوحة لإنضمام دُوَل إفريقية آخرى بموافقة كَافَّة الدُوَل الأعضاء بِمَعْنَى أن القرار الخاص بقبول إنضمام دَوْلَة جديدة إلَى عضوية التجمع يتعين أن يصدر بالإجماع وعلى الرغم من أن المعاهدة المنشئة لتجمع دُوَل الساحل والصحراء تتفق من هَذِهِ الناحيه مَعَ بعض المواثيق المنشئة لمنظمات دُوَلِيَّة إقليمية آخرى كتجمع دُوَل المغرب العربي <الأتحاد المغاربي>، إلاَّ أَن الإصرار عَلَى قاعدة الإجماع بات أمرًا غَيْر مقبول الآن في ظَلَّ التطورات الراهنة عَلَى العلاقات الدُوَلِيَّة لِذَلِكَ كَانَ من الأفضل اشتراط القرار بالأغلبية الموثوقة <أغلبية الثلثين> مثلاً لإمكَانَ قبول إنضمام دُوَل جديدة إلَى عضوية التجمع في ظَلَّ قدر أكبر من المرونة.

وترتيبًا عَلَى ذَلِك فَإن شروط العضوية في التجمع تتمثل في الآتي:

١- أَن يَكُون طالب العضوية دَوْلَة ومعنى ذَلِك أَن الكيانات الَّتِي تُسَمِّي نَفْسَهَا دُوَلاً ولا تحوز إعترافًا دوليًا ولا إقليميًا لا يجوز قبولها في عضوية هَذَا التجمع، ومن أمثلة ذَلِك مَا يُسَمَّى "جمهورية أرض الصومال" نَظَرًا لعدم الإعتراف بِهَا وما يُسَمَّى "الجمهورية الصحراوية" نَظَرًا لأن هَذِهِ القضية لَمْ تحل بشكل نهائي.

٢- أن يَكُون طالب الإنضمام دَوْلَة إفريقية بِمَعْنَى أَنَّهُ يمتنع عَلَى دُول أُخْرَى غَيْر إفريقية مِثْل الأسيوية أَو الأُورُبِّيَّة أَو غيرها التقدم إِلَى عضوية هَذَا التجمع بإعتباره منظمة إفريقية تعمل فِي النطاق الإقليمي الإفريقي وليس منظمة مفتوحة.

٣- ويجب أَن تتقدم الدُّول الإفريقية الراغبة فِي الإنضمام بطلب العضوية وأن يَكُون الطلب ماديًا ملموسًا بِمَعْنَى أَن يَكُون كتابيًا وليس شفويًا وذلك مِن خلال القنوات الحكومية الرسمية مَعَ مراعاة الشروط السابق ذكرها والشروط المتضمنة فِي متن المعاهدة والمتعلقة بقبول الأعضاء الجدد.

٤- ويحول طلب الإنضمام للعضوية مِن الأمانة الْعَامَّة للتجمع إِلَى مجلس الرئاسة فِي دورة إنعقادة للنظر فِي الطلب المقدم وأن يصدر قرار القبول بالإنضمام إِلَى التجمع لإجماع الدُّول الأعضاء.

٥- وتودع وثائق التصديق أَو وثائق الأنضمام لدى الأمانة الَّتِي تتولى بدورها إعلان بقية الدُّول الأعضاء الأُخْرَى وأن تتدخل هَذِهِ المعاهدة حيز التنفيذ لكافة الدُّول الَّتِي تنضم إِلَيْهَا مِن تاريخ تسليم وثائق الإنضمام ولا يتعارض مَعَ ذَلِك مَعَ مَا أشارت إِلَيْهِ المادة الخامسة مِن المعاهدة نَفْسَهَا مَعَ أَنَّهَا تدخل حيز التنفيذ مِن تاريخ المصادقة عَلَيْهَا مِن قبل الأعضاء الموقعين حسب التنظيم المعمول بِهِ فِي الدُّول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالحالات الَّتِي توقف العضوية فَإِن المعاهدة المنشئة للتجمع لَمْ تتضمن توضيحًا تفصيليًا عَن عوارض العضوية بِمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ تتحدث عَن إمكان تعليق عضوية دَوْلَة فِي التجمع أَو تجميدها إِنَّمَا

تضمنت فقط الإشارة <إنهاء العضوية بالإنسحاب> تطبيقًا للنص المادة الخامسة، الفقرة الثانية من المعاهدة.

<يمكن لأي عضو من الأعضاء الإنسحاب من هذه المعاهدة بعد تقديم إشعار بذلك قبل سنة>.

والواقع أن هذا النص قريب جدًا من المماثل الوارد من ميثاق جامعة الدُول العربية الذي اشترط أيضًا ضرورة مرور فترة سنة لإعمال قرار الإنسحاب والشئ نفسه يذكر فيما يتعلق بشئون الإنسحاب من عضوية <السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي> <كوميسا> الذي ذهب إلى أن كُلّ دَوْلَة عضو تود الإنسحاب عَلَيْهَا أن تقدم إختارًا كتابيًا بذلك قبل سنة إلى السكرتير العام توضح فيها نيتها في الإنسحاب وفي نهاية هذه السنة لَمْ يسحب هذا الإخطار فتوقف عضوية الدَّوْلَة في الكوميسا ويبدو أن اشتراك تقديم الدَّوْلَة مثْل هذا الإخطار الكتابي وأن يظل لمدة سنة حَتَّى يتقرر الإنسحاب هُوَ تقنين مقصود من واضعي المعاهدة بإتاحة المزيد من الوقت أمام تلْكَ الدَّوْلَة حَتَّى تراجع موقفها او إتاحة الفرصة أمام الدُول الأعضاء وأجهزة المنظمة لبذل الجهود المناسبة لحث الدَّوْلَة للعدول عَن قرارها بالإنسحاب خصوصًا إذا كَانَ الإنسحاب بسبب مسائل يُمكن تسويتها أو بسبب مسائل غَيْر جوهرية.